

إعلان نيامي

الصادر عن

الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية

الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

"دورة: متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية"

نيامي، جمهورية النيجر

27-28 نوفمبر 2020 م

(12-13 ربيع الآخر 1442 هـ)

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ("المنظمة") ورؤساء وفودها، المشاركون في الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية المنظمة، المعقودة يومي 27 و28 نوفمبر 2020 في نيامي؛

إذ نُسَلِّم بالدور الريادي الذي تضطلع به المنظمة في توحيد الجهود بُغية تعزيز التعاون بما يعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والعلمية، وغيرها من المجالات الحيوية؛

وإذ نؤكد مجددًا التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والأهداف المكرسة في ميثاق المنظمة، ولا سيما ما يتعلق منها بتوثيق أواصر الوحدة والتضامن بين الدول الأعضاء وتعزيزها؛

وإذ نُؤكِّد ضرورة تعزيز التعاون لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، بما يسهم في اندماج دُولنا اندماجًا فعليًا في الاقتصاد العالمي وفقًا لمبادئ الشراكة والمساواة؛

وإذ نُرحِّب بمبادرة جمهورية النيجر إلى عقد الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة تحت شعار "متحدون ضد الإرهاب، من أجل السلم والتنمية"؛

وإذ ندرك التحدي غير المسبوق الذي تواجهه الدول الأعضاء في المنظمة، والعالم ككل، جراء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، مما يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة وحاسمة وموحدة على مستوى المنظمة وعلى المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لإنقاذ الأرواح؛

وإذ نلاحظ أنه، في ضوء تزايد التوترات وحالات عدم الاستقرار في مختلف مناطق العالم، وتفاقم النزاعات القائمة، والمحاولات المتعمدة لتشويه الدين الإسلامي الحنيف وتقويض التعايش السلمي بين العالم الإسلامي والثقافات والديانات الأخرى، يتعين اليوم، أكثر من أي وقت مضى، نقل صورة الإسلام السمحة وجوهره الإنساني إلى المجتمع الدولي؛

وإذ نأخذ في الاعتبار وندرك إدراكًا عميقًا تاريخ التراث العلمي الذي تركه لنا علماء العالم الإسلامي ومفكروه البارزون، ودورهم القيّم ومكانتهم في تاريخ الحضارة الحديثة والبشرية جمعاء بشكل عام، وإسهاماتهم البارزة في النهوض بالعلم والفكر والثقافة وتحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي في العالم؛

وإذ نُؤكِّد مجدِّدًا التزامنا الراسخ بأهداف المنظمة ومبادئها، بما يحقق مصالح الشعوب الإسلامية ويسهم في تعزيز السلم والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والنهوض بالعلم والتعليم في الدول الأعضاء في المنظمة، عملاً بمبادئ التضامن الإسلامي وتنسيق العمل المشترك؛

نعلن ما يلي:

- 1- نُشيد بالجهود التي بذلتها كافة منصات منظمة التعاون الإسلامي على مدى الخمسين عامًا الماضية للدفاع عن مصالحنا المشتركة وصونها، والدفاع عن القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق الجهود وتوحيدها للتغلب على التحديات التي تواجه العالم الإسلامي بشكل خاص، والمجتمع الدولي بشكل عام، على النحو المنصوص عليه في ميثاق المنظمة.
- 2- نُؤكِّد مجدِّدًا أن منظمة التعاون الإسلامي كانت ولا زالت علامة فارقة في تاريخ الأمة الإسلامية الحديث وظلت على مر السنين تمثل الصوت الجامع الوحيد للعالم الإسلامي والداعم للحق والهوية والثقافة، والإطار المعنوي والمؤسسي.
- 3- نُؤكِّد أن المنظمة قد تبوأَت، منذ إنشائها، مكانتها ضمن المنظمات الدولية المرموقة والمؤثرة، وأضحت منصة أساسية للحوار الهادف إلى صون السلم والتصدي للتحديات والتهديدات الجديدة في مختلف مناطق المنظمة؛ ونُعرب في هذا السياق عن امتناننا لكافة الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة لما بذلته من جهود للارتقاء بأنشطة المنظمة، بما يكفل تحقيق وحدة الأمة، وتوطيد السلم والأمن، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للدول الأعضاء.
- 4- ندين بشدة كافة أنواع التدخلات في الشؤون الداخلية للدول، باعتبار ذلك انتهاكًا لقواعد القانون الدولي ولمبدأ سيادة الدول ولأحكام ميثاق المنظمة، ونؤكِّد ضرورة احترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي كل دولة عضو.
- 5- نُجَدِّد دعمنا الثابت للقضية الفلسطينية والقدس الشريف ولحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير والعودة إلى أرضه؛ ونُعرب في هذا السياق عن دعمنا لمبادرة السلام العربية ولإيجاد حل عادل ومنسَّق لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفقًا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، ووفقًا لمبادئ القانون الدولي.
- 6- ندين بشدة سياسات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وممارساتها غير القانونية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية؛ وندعو إلى الوقف الفوري لكافة الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، بما فيها الإنهاء الفوري للحصار المفروض على قطاع غزة، ولجميع الأنشطة الاستيطانية، ولهدم المنازل الفلسطينية، ولقتل وجرح واحتجاز المدنيين الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال، وللضم غير القانوني للقدس الشرقية المحتلة وتهويدها، ولجميع المحاولات الرامية إلى تغيير تركيبها الديموغرافية وطابعها وتاريخها، ولأعمال الاستفزاز والتحرير التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون المتطرفون في الحرم القدسي الشريف والمسجد الأقصى المبارك؛ ونطالب كذلك بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون ومراكز الاعتقال الإسرائيلية.
- 7- نرحب بإعلان وقف الأعمال العدائية بين جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا، ونؤكِّد مجدِّدًا تضامننا الكامل مع جمهورية أذربيجان، حكومة وشعبًا، لجهودها الرامية إلى إعادة تأهيل وإعادة إعمار الأراضي المحتلة التي تضررت بشدة من العدوان الأرميني وإتاحة عودة النازحين عودةً آمنة وكريمة؛ وندعو أرمينيا إلى وقف أي عدوان

على أذربيجان ونطالب بانسحاب القوات المحتلة الباقية، وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي 822 و853 و884 (1993) والقرارات الصادرة عن المنظمة بشأن عدوان أرمينيا على أذربيجان.

8- **نؤكد مجدداً** موقف منظمة التعاون الإسلامي المبدئي بشأن نزاع جامو وكشمير والمتمثل في إيجاد تسوية سلمية له وفقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

9- نُعرب عن بالغ القلق إزاء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) التي ضربت تقريباً كافة الدول والمناطق في العالم، وكانت لها آثار عالمية مدمرة، وطرحت تحديات غير مسبوقة؛ ونُشيد بالدول الأعضاء في المنظمة لما بذلته من جهود استباقية في الوقت المناسب لاحتواء الوباء، ولما قامت به من مبادرات في المجالات الصحية، والاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والإنسانية بهدف التصدي للتحديات التي طرحتها الأزمة ومعالجة تداعياتها؛ ونعرب كذلك عن عميق امتناننا ودعمنا لجميع الأخصائيين الصحيين العاملين في الخطوط الأمامية وغيرهم ممن يسعون جاهدين لتقديم الخدمات الأساسية للسكان وإنقاذ الأرواح في هذه المرحلة العصبية.

10- نُرحب بالجهود المستمرة التي تبذلها المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة لمساعدة بلداننا في تعزيز قدراتها وتحسين بنيتها التحتية لمواجهة جائحة (كوفيد-19) وتجاوز آثارها السلبية؛ ونرحب في هذا السياق، في إطار استجابتنا الجماعية للجائحة، بإطلاق مجموعة البنك الإسلامي للتنمية برنامجاً استراتيجياً للتأهب والاستجابة بقيمة 2.3 مليار دولار أمريكي لدعم بلداننا في ما تبذله من جهود لاحتواء جائحة (كوفيد-19) والتخفيف من وطأتها والتعافي من آثارها؛ ونهيب بالبلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية أن تُمدد البلدان النامية بالمساعدة اللازمة لمكافحة هذه الجائحة.

11- نُشدّد على أهمية ضمان أمن الدول الأعضاء وتسوية المشاكل والنزاعات القائمة أو الناشئة بالوسائل السلمية، من خلال الآليات القانونية السياسية والدبلوماسية والدولية القائمة على مبادئ ومعايير القانون الدولي المعترف بها عالمياً وأحكام ميثاق الأمم المتحدة وميثاق المنظمة؛ ونُعرب في هذا الصدد عن دعمنا للجهود الفاعلة التي تبذلها مؤتمرات القمة واجتماعات مجلس وزراء الخارجية واللجنة التنفيذية والأمين العام والمبعوثين الخاصين في إطار تسوية النزاعات.

12- نُرحب بالنتائج التي حققتها منصة منتدى الساحل فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وتفعيل القوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس؛ وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها الجارية لتنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف المسطرة في آليات التنسيق والتنمية المذكورة.

13- نُعرب عن خالص شكرنا للدول الأعضاء في المنظمة التي قدمت الدعم المالي والفني والمادي لبلدان الساحل، وبشكل أكثر تحديداً للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس؛ ونُحُتّ جميع الدول الأعضاء في المنظمة على تقديم وزيادة الدعم لبلدان منطقة الساحل، لا سيما من خلال تعزيز قدرات قوات الدفاع والأمن وتحقيق الاستقرار في المناطق الهشة.

14- **نؤكد مجدداً** موقف المنظمة المبدئي ودعمها الراسخ لسيادة جمهورية مالي واستقلالها وسلامتها الإقليمية، عملاً بميثاق المنظمة.

15- نلاحظ أنه في ظل ظروف القرن الحادي والعشرين، عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت، واشتداد حدة المنافسة على التوسع في الفضاء العالمي وعلى غزو الأسواق العالمية، يتعين إيلاء الأولوية القصوى لزيادة الاستثمار والاهتمام برأس المال البشري من أجل إعداد جيل متعلم ومتطور فكرياً، لأنه يمثل القيمة

- الأكثر أهمية والقوة الحاسمة في تحقيق أهداف التنمية والتحديث والتجديد الديمقراطي.
- 16- ندرك الأهمية التي تكتسبها اقتراحات الشباب في تنمية الدول الأعضاء في المنظمة، وندعو دول المنظمة ومؤسساتها ذات الصلة، بما في ذلك منتدى شباب التعاون الإسلامي والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي، إلى تعزيز جهودها لتمكين الشباب.
- 17- ندعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة، في سياق شعار الدورة "متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية"، إلى مواصلة البرامج والأنشطة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتوسيع نطاقها، من خلال الاستفادة من مزاياها النسبية وعملاً بروح الأخوة والتعاون.
- 18- نلاحظ ضرورة التعريف بالإسلام لمكافحة فكر الإرهاب والتطرف العنيف والتعصب الديني، ونُعرب عن بالغ تقديرنا للجهود المبذولة على نطاق واسع لمكافحة تنامي التعصب من خلال تعزيز قيم الإسلام على نحو فعال وإطلاق عملية تثقيفية واسعة تهم الحقل الديني.
- 19- نوّكد أن احترام الدول لتاريخها وتراثها الفكري يُشكّل أساس تقدمها المادي والروحي؛ ونُثَمِّن عاليًا، في هذا السياق، العمل الذي قامت به الدول الأعضاء في مجال دراسة التراث التاريخي والعلمي والثقافي والروحي الثريّ وصونه وحفظه للأجيال القادمة؛ ونُعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها إرسیکا لنشر تلك الدراسات والتعريف بهذا التراث لدى الدول الأعضاء من خلال المشاريع البحثية والمنشورات والمؤتمرات والمعارض.
- 20- ندرك ضرورة الفهم العميق لأعمال العلماء والمفكرين المسلمين البارزين وتقدير دورهم ومكانتهم في تاريخ الحضارة الحديثة؛ ونرى أنه من الأهمية بمكان إعطاء زخم قوي جديد لمواصلة البحوث المعمقة وللتعريف بتراثهم العلمي القيم وإبراز ما لأعمالهم من أهمية وما لعبته من دورٍ في العلم والتقدم المعاصرين.
- 21- نوّكد دعمنا لجهود نزع الأسلحة النووية والقضاء على أسلحة الدمار الشامل باعتبارها وسيلة لزيادة تعزيز السلم والأمن الدوليين؛ ونعرب عن دعمنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- 22- نشدد على ضرورة الإسراع في تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن طريق إيجاد تسوية سياسية للأزمات، وفقًا لمبادئ المنظمة وميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية المتفق عليها عالميًا.
- 23- نوّكد مجددًا أن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، بجميع تجلياتهما، وتصنيع المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمواد المتفجرة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، كلها قضايا تحظى بالأولوية في إطار المنظمة؛ وندرك أنه لا يمكن دحر هذه الظواهر الخطيرة والقضاء عليها إلا بتعزيز الكفاح المشترك ضد أعراضها وأسبابها الجذرية؛ ونواصل الدعوة إلى زيادة توثيق التعاون في مكافحة الإرهاب وانتشار الفكر المتطرف، مع التركيز على الشباب في المقام الأول.
- 24- ندين بشدة كافة الاعتداءات الإرهابية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما ضد الدول الأعضاء في المنظمة، وفي منطقة الساحل، وحوض بحيرة تشاد، والمغرب العربي، والقرن الأفريقي، وشبه الجزيرة العربية؛ ونُعرب عن تضامننا الكامل مع الدول الأعضاء ضحايا هذه الهجمات وعن دعمنا لها فيما قد تتخذه من إجراءات وقرارات لمواجهة الإرهاب والحفاظ على أمنها ومصالحها واستقرار مؤسساتها.
- 25- نُثَمِّن عاليًا التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل المنظمة-2025، الذي اعتمده الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي المعقودة في إسطنبول؛ ونعرب عن ثقتنا بأن تنفيذه سيُسهم في زيادة تعزيز التجارة والاستثمار،

ونقل التكنولوجيا المتقدمة، والنهوض بالقطاع الخاص وبالمجالات الصناعية والعلمية والتعليمية في البلدان الإسلامية في القرن الحادي والعشرين.

26- نُعرب عن قلقنا البالغ من انبعاث الحركات العنصرية في مناطق عديدة من العالم، مدفوعة بِنِيَّة التخويف والتحريض على الكراهية والعداء للمسلمين شعوبًا ومهاجرين وأفرادًا؛ وندعو جميع الحكومات إلى حظر أي خطاب أو محاولة أو فعل يتسامح مع العداء ضد المسلمين أو تشويه صورة الإسلام والمسلمين أو يشجع أو يحرض عليهما، وحماية جميع الأفراد والجماعات من الكراهية والعنف بسبب الدين والمعتقد، والحرص على حماية أماكن العبادة.

27- نُدين بشدة الأعمال الوحشية المنهجية والفظائع الرهيبة المرتكبة في حق جماعة الروهينجيا المسلم في ميانمار، لا سيما غداة 25 أغسطس 2017، والتي تشكل انتهاكًا جسيمًا وصارخًا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتُعبّر عن ازدراء دولة ميانمار التام للمسؤولية الملقاة على عاتقها في حماية جماعة المسلمين المدنيين العُزل؛ ونحثّ في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء على تقديم المزيد من الدعم للجهود القانونية الرامية إلى تحقيق العدالة والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة في حق شعب الروهينجيا، وللدعوى التي رفعتها غامبيا في محكمة العدل الدولية.

28- نُؤكّد على أهمية تبادل الخبرات بهدف التصدي لمشاكل التباطؤ الاقتصادي، مع أخذ التقنيات المبتكرة في الاعتبار، وتهيئة مناخ مُواتٍ للاستثمار والأعمال، وتنفيذ المشاريع المُهيكلّة وذات المنفعة المتبادلة في المجالات ذات الأولوية، المتعلقة بالتعاون وتطوير البنية التحتية.

29- نُعرب عن دعمنا للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المنظمة لتنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بالطاقة المتجددة وبناء اقتصاد مبتكر؛ وندعو إلى مواصلة الدراسات بشأن أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

30- نثمنّ عاليًا المبادرة التي تقدمت بها حكومة المملكة العربية السعودية لتسديد متأخرات المساهمات الإلزامية على الدول الأعضاء الأقل نموًا إلى غاية نهاية عام 2019 مع المنظمة.

31- نُندد باستمرار فرض العقوبات الاقتصادية التي تستخدمها بعض الدول كأدوات لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على بلدان إسلامية لمنعها من ممارسة حقها في أن تُقرّر بإرادتها الحرة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ ونؤكّد مجددًا حق الدول الأعضاء السيادي في اقتناء جميع السلع الضرورية بموجب القانون الدولي وتصنيعها وتصديرها واستيرادها والاحتفاظ بها لضمان التنمية النظيفة والمستدامة.

32- نُدرك الدور المحوري للعلم والتكنولوجيا والابتكار في جهود الدول الأعضاء لمواجهة التحديات العالمية المرتبطة بقضايا البيئة، وتغير المناخ، وصحة الإنسان، ومصادر الطاقة، وموارد المياه؛ ونشيد بدور اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك)، برئاسة فخامة السيد عارف علوي، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية؛ ونحيط علمًا، مع الارتياح، بـ "جدول أعمال منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026"، الذي اعتمده القمة الإسلامية الأولى للعلوم والتكنولوجيا المعقودة في سبتمبر 2017 في نور سلطان، عاصمة جمهورية كازاخستان؛ وندعو جميع الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذه بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب؛ ونرحب باعترام دولة الإمارات العربية المتحدة استضافة القمة الإسلامية الثانية للعلوم والتكنولوجيا.

- 33- ندعو الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة ذات الصلة إلى مواصلة وزيادة تعزيز برامجها وأنشطتها في مجال التعليم العالي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى تطوير المناهج، والكليات، وتشبيك مؤسسات التعليم العالي، وتعزيز المشاريع البحثية المشتركة، وتقنيات التعلم عن بعد، وبرامج المنح الدراسية والتدريب المهني؛ ونأخذ علماً مع الارتياح بتزايد الاهتمام ببرنامج التبادل التربوي للمنظمة.
- 34- ندعو الدول الأعضاء إلى تشجيع مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات البحثية في القطاعين العام والخاص على التعاون بشكل فعال مع المنظمة لزيادة تعزيز البرنامج المذكور والتعريف به.
- 35- ندرك أهمية التعاون بين الدول الأعضاء لتنفيذ رؤية المنظمة بشأن المياه، بما في ذلك الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي؛ ونُحيط علماً في هذا الصدد بتوصيات الاجتماع الثاني لمجلس المنظمة للمياه المعقود في القاهرة بجمهورية مصر العربية يومي 21 و22 أكتوبر 2019؛ ونؤكد التزامنا الراسخ باتخاذ إجراءات عملية للتصدي للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في مجال المياه.
- 36- نلاحظ أنه في ضوء استنفاد الموارد الطبيعية وتفاقم المشاكل في مجال حماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والحفاظ عليها، يتعين إجراء البحوث العلمية والتجارب على نطاق واسع في مجموعة واسعة من الاتجاهات لاستكشاف العالم من حولنا.
- 37- نُدرك بأهمية تنفيذ خطة عمل المنظمة للنهوض بالمرأة وآلية التنفيذ الملحقة بها، بما في ذلك تمكين المرأة، والقضاء على الفقر، وتحسين صحة المرأة وتعزيز دورها في عملية التنمية؛ ونؤكد مجدداً أن تحقيق المساواة بين الجنسين عاملٌ أساسيٌّ في بلوغ أهداف التنمية المستدامة؛ ونعرب عن دعمنا للجنة الاستشارية للمرأة في المنظمة لمساهمتها في التقدم المحرز في هذا المجال ونشيد بالنجاحات التي حققتها.
- 38- نُرحب ببدء نفاذ النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في القاهرة بجمهورية مصر العربية بعد استكمال النصاب القانوني الضروري للتصديق عليه؛ ونُرحب كذلك بعقد المؤتمر الإسلامي الوزاري الأول لتنمية المرأة وبالنتائج التي أسفر عنها.
- 39- نُقرُّ بأن الأسرة تتحمل المسؤولية الأساسية عن رعاية الطفل وحمايته وتنمية شخصيته؛ ونؤكد ضرورة تعزيز القيم الإسلامية المتعلقة بالطفل والأسرة بشكل عام، وتحسين أوضاع الأطفال ورفاههم، وتلبية الاحتياجات المادية والمعنوية للأطفال النازحين واللاجئين من خلال المساعدة في تعليمهم وتوفير الرعاية الصحية لهم، واتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم من مخاطر البرامج الإعلامية الضارة، ودعم البرامج التي تعزز القيم الأخلاقية والثقافية للطفل والأسرة.
- 40- نُؤكِّد الأهمية الخاصة التي تكتسبها تنمية السياحة باعتبارها أحد القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق النمو المستدام على المدى الطويل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتسهم بالتالي في ترسيخ التفاهم المتبادل وتعزيز التسامح بين الشعوب والأمم.
- 41- نُؤكِّد الأهمية البالغة التي تكتسبها الرعاية الصحية في تحسين مستوى العيش وتحقيق رفاه المجتمع ككل؛ وندعو في هذا السياق إلى تنفيذ "برنامج العمل الاستراتيجي للصحة 2014-2023" على نحو فعال وكامل؛ ونرحب بتعزيز تعاون المنظمة مع الشركاء الدوليين المعنيين في مجال الرعاية الصحية.

- 42- نعرب عن دعمنا لـ "برنامج عواصم الثقافة الإسلامية" الذي وضعتُه منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، باعتباره عاملاً مهمًا في الحفاظ على التراث الثقافي وتأهيله، وتبادل أفضل الممارسات في مجال تعلّم وتعليم لغات الدول الإسلامية وتاريخها وثقافتها.
- 43- نُشيد بجهود الأمانة العامة للمنظمة في إنشاء قناة بث تلفزيوني عبر الإنترنت لبث مؤتمراتها المسجّلة وأنشطتها، وبيانات الأمين العام، وأشرطة الفيديو المواضيعية القصيرة، والبرامج الثقافية والاقتصادية وما إلى ذلك، في انتظار الإطلاق الفعلي لقناة المنظمة الفضائية؛ وندعو الدول الأعضاء في المنظمة إلى تقديم الدعم اللوجستي والمالي لإطلاق هذا المشروع.
- 44- نُرحّب بجهود الأمين العام لتقوية التعاون والتفاعل بين المنظمة والمنظمات الإقليمية والدولية، ولا سيما الأمم المتحدة ومؤسساتها.
- 45- نُرحّب بالمقترح الذي تقدمت به جمهورية باكستان الإسلامية لاستضافة الدورة الثامنة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في وقت مناسب خلال عام 2021.
- 46- نُرحّب بانتخاب معالي السيد حسين إبراهيم طه أمينًا عامًا جديدًا للمنظمة، والذي تبدأ ولايته في 17 نوفمبر 2021.
- 47- نُعرب، في ختام أعمال الدورة السابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، عن امتناننا العميق لفخامة رئيس جمهورية النيجر، محمدو إيسوفو، ولشعب وحكومة جمهورية النيجر على كرم الضيافة وعلى التنظيم المُحكّم، مما أسهم في نجاح هذه الدورة المعقودة تحت شعار "متحدون ضد الإرهاب من أجل السلم والتنمية".

/////